

وزارة الزراعة

مرسوم رقم ٤٦٤٩

إبرام مذكرة تفاهم

للتعاون في مجال البحث الزراعي

بين حكومة الجمهورية اللبنانية

وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

إن رئيس الجمهورية،

**مذكرة تفاهم
للتعاون في مجال البحث الزراعي
بين
حكومة الجمهورية اللبنانية
و
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية**

إن حكومة الجمهورية اللبنانية، ممثلة
بوزارة الزراعة، وحكومة المملكة الأردنية
الهاشمية، ممثلة بوزارة الزراعة،
وانطلاقاً من أهمية تعزيز وتعميق التعاون
في مجال البحث الزراعي ونقل التقانات بين
البلدين الشقيقين فقد تم الاتفاق على توقيع
مذكرة تفاهم للتعاون البحثي بين المركز
الوطني للبحث والإرشاد الزراعي في
المملكة الأردنية الهاشمية ومصحة
الأبحاث العلمية الزراعية في الجمهورية
اللبنانية والمشار إليهما في ما يلي
«الطرفين».

المادة الأولى

تهدف هذه المذكرة الى تفعيل التعاون
البحثي والعلمي في المجال الزراعي بين
الطرفين.

المادة الثانية

يقوم الطرفان بالتنسيق لوضع برامج
بحثية زراعية مشتركة وإنجازها في
المجالات البحثية المختلفة ذات الاهتمام
المشترك.

المادة الثالثة

يتبادل الطرفان الزيارات العلمية بين
باحثي البلدين وتدريب الكوادر الفنية في
المجالات المختلفة.

بناء على الدستور لا سيما المادة
٥٢ منه،
بناء على اقتراح وزراء الزراعة.
الخارجية والمغتربين، والمالية،
وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ
٢٧/٤/٢٠١٠.

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى:

أبرمت لمدة سنة مذكرة تفاهم للتعاون في
مجال البحث الزراعي بين حكومة
الجمهورية اللبنانية وحكومة المملكة
الأردنية الهاشمية، الموقعة في بيروت
بتاريخ ١٩/٣/٢٠١٠ والمرفقة ربطاً، على
أن تعتمد الأصول الدستورية لاقرار المذكرة
للمدة المحددة فيها.

المادة الثانية:

ينشر هذا المرسوم ويبلغ حيث تدعو
الحاجة.

بعيدا في ٢٣ تموز ٢٠١٠

الامضاء: ميشال سليمان

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: سعد الدين الحريري

وزير الزراعة

الامضاء: حسين الحاج حسن

وزير الخارجية والمغتربين

الامضاء: علي حسين الشامي

وزير المالية

الامضاء: ريا حفار

المادة الرابعة

يعين الطرفان ممثلاً عن كل منهما بهدف برمجة وتنسيق الاشراف على الأنشطة المنبثقة عن تنفيذ هذه المذكرة على أن يقوم الطرفان سنويا من خلال ممثليهما بتقديم البحوث والمشاريع المقترحة تنفيذها مع وضع التفاصيل المتعلقة بأطر المشاركة والتمويل اللازم لتنفيذها.

المادة الخامسة

يعمل الطرفان على ايجاد تمويل للأنشطة المبرمجة بما فيها اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على الدعم من طرف الهيئات المانحة وذلك بالتنسيق فيما بينهما.

المادة السادسة

يتم ابلاغ النتائج الجزئية أو النهائية للبحوث والمشاريع المشتركة الى الطرف الآخر عند نشر أو استخدام هذه النتائج المتحصل عليها ويستوجب ذلك الاشارة الى مشاركة الطرف الآخر في تلك الأبحاث والمشاريع.

المادة السابعة

لا يشكل التوقيع على هذه المذكرة أي عائق أمام الطرفان لبرامهما - بشكل ثنائي أو انفرادي - اتفاقيات مماثلة مع أطراف أخرى في بلديهما أو خارجها.

المادة الثامنة

يقوم الطرفان - طبقا لتشريعات بلديهما - باتخاذ الاجراءات اللازمة لدى المصالح الجمركية لتسهيل استيراد الأجهزة والمواد اللازمة لتنفيذ المشاريع المشتركة في ميدان البحث والتبادل.

المادة التاسعة

يتم عقد اجتماع للقيادات العلمية في كلا المؤسساتيتين العلميتين وذلك بالتناوب كل سنتين من خلال لجنة تسمى (لجنة البحث العلمي الزراعي) مكونة من رئيس و(٣) أعضاء تكون مهمتها متابعة وتقييم نتائج البحوث المشتركة والمشاريع التي تم تنفيذها وإعداد استراتيجيات العمل المقبل على أن تتم المراسلات والاتصالات عن طريق القنوات الرسمية.

المادة العاشرة

في حال عقد اجتماع اللجنة وتدريب الكوادر الفنية في كلا البلدين يتحمل البلد الموفد نفقات السفر ويتحمل البلد المضيف نفقات الإقامة والتنقلات الداخلية.

المادة الحادية عشر

يحق لأحد الطرفين إضافة أو إلغاء أو تعديل أي مادة من مواد هذه المذكرة بموافقة الطرفين على أن يتم اتخاذ الاجراءات القانونية المتعلقة بالاضافة أو الالغاء أو التعديل المتبعة في كلا البلدين.

المادة الثانية عشر

في حال الاختلاف على تفسير أي بند من بنود هذه المذكرة يتم حله بالطرق الدبلوماسية.

المادة الثالثة عشر

تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ من تاريخ آخر إشعار يعلم بموجبه أحد الطرفين الطرف الآخر بإتمام الاجراءات الدستورية والقانونية اللازمة لوضعها حيز التنفيذ. تبقى هذه المذكرة سارية المفعول لمدة

(٥) سنوات وتمدد تلقائيا لمدد مماثلة، ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر خطيا عبر القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء العمل بها قبل (٦) أشهر من تاريخ الانهاء المطلوب. مع مراعاة أن تظل مقتضيات هذه المذكرة سارية المفعول للمشاريع المتفق عليها والتي لم تنته حتى يتم تنفيذها نهائيا.

حررت في بيروت بتاريخ ٣ ربيع الثاني ١٤٣١ هـ الموافق ١٩ آذار ٢٠١٠ على نسختين أصليتين.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية

وزير الزراعة

الدكتور حسين الحاج حسن

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وزير الزراعة

المهندس سعيد المصري